

معوقات التغيير السياسي في الأنظمة السياسية العربية في ظل التحولات الجديدة
Obstacles to political change in Arab political systems under new
transformations

ضيف الله عقيلة-أستاذة التعليم العالي
جامعة الجزائر3- الجزائر
diaflahakila@gmail.com

خوجة أسامة* -أستاذ مساعد قسم أ
جامعة باجي مختار-عناية- الجزائر
oussamakhodja@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2022/01/25	تاريخ القبول: 2021/10/05	تاريخ الإرسال: 2021/01/31
-------------------------	--------------------------	---------------------------

ملخص :

إن التغيير السياسي الذي عمدت إلى إحقيقه ثورات الشعوب العربية التي هزت كيانات سياسية استقرت بزمها عقودا، اتسمت بالظلم والقهر والطغيان، غير آبهة لشعوبها وما يلزم أن يكون واقعا في منطقة جغرافية إستراتيجية محفوفة بالمنعمات ذات صبغ مختلف، ثورة أنطلقت فيها الصم البكم، وحركت الجامد مكانه، وأبصر وقتها كل كفيف عن حقائق فئة الشعوب العربية المضطهدة، والذين استقر فيهم الخوف سنين خلت. لكن هدف التحول وتحويل الأحوال والأوضاع لم تتشكل في صورتها المرجوة، وفق أنماط التغيير ودلالاته على البناء الاجتماعي الواحد، أو النظام السياسي العربي ككل، وان شكلت حالة انفراج واختيار طريق النجاح المرجى ضمان بقاءه، تطويره وإحقاقه، في أحد الأنظمة السياسية العربية كتونس مثلا، وبقاء دول أخرى تراوح مكانها وباسترجاع أنغام النظام السابق المستبد وفق سنفونية أخرى كمصر واليمن وليبيا، ناهيك عن بقاء شدة عقدة الوصال وعدم انقطاعها في نظام آخر كسوريا. ويرجع كله إلى عدة إشكالات عمقت من أثار الجراح في الكيانات العربية. وأبت أن تحقق النقلة النوعية بمفردها.

الكلمات المفتاحية: التغيير السياسي؛ الأنظمة السياسية العربية؛ الثورة؛

معوقات التغيير السياسي.

***المؤلف المرسل:** أسامة خوجة

Abstract:

The political change that the Arab peoples' revolutions intended to bring about, which shook political entities that stabilized their time for decades, were characterized by injustice, oppression and tyranny, without concern for their people and what needed to be realistic in a strategic geographic area fraught with blessings of a different color, a revolution in which the dumb deaf moved in place At that time, every blind person saw the realities of the oppressed Arab people, in whom fear settled years ago. But the goal of transformation and the transformation of conditions and situations were not formed in their desired image, according to the patterns of change and its indications for a single social structure, or the Arab political system as a whole. Other countries are at a standstill and by retrieving the rhythms of the previous tyranny according to other symphony, such as Egypt, Yemen and Libya, not to mention the severity of the connection knot and its lack of interruption in another regime like Syria. And it is all due to several problems that have deepened the effects of wounds on Arab entities. She refused to achieve the paradigm shift on her own

Key words: political change ; Arab political systems ; revolution ;
Obstacles to political change.

مقدمة:

تتبنى الديمقراطية في فحوى فكرها ومقصدها ضمان الحقوق واحترام الحريات وإقامة العدل وبناء دولة الحق والقانون والمؤسسات، هكذا تجلت وتعالّت أصواتها في دول الغرب وإن خاب مقصدها وربما تأجج صدها لدى من تنادوا بها في الألفية الثالثة وإن أرادت أن توازي منطق النظرية الإسلامية في السياسة التي تقاربها في عناصر وتختلف معها في أخرى. فالنظم السياسية في العالم قامت وسقطت وأعيد بناءها بفكر انطوى إلى المثالية بزعم مفكرها، وأنه لا يمكن لغير الديمقراطية أن تجسد مجموع القيم السامية

التي يحتاجها الإنسان في إطار منظومته المتنوعة وقد أسهمت انتفاضة الشعوب العربية في إحداث نقلة نوعية ومنطلقا جديدا في البحث عن آليات الانعتاق من حالات التلبس الاحتقاري لفكر ووعي شعوبها محاولة بثورات الربيع العربي أن تجسد نموذجا خالصا في التغيير يحتذى به لما تتوافر به من إمكانيات تساعد على تحقيقه إذا توافرت الشروط العملية لذلك.

ومن خلال ما تقدم جاءت إشكالية الموضوع، ما هي إشكالات التغيير السياسي التي حالت دون إحقيقه في الأنظمة السياسية العربية مع تباين حالات النجاح والفشل التي أعقبت ثورات الربيع العربي؟ ي ظل الثورات التغيير التي شهدتها؟

- ما هو التغيير السياسي، والنظام السياسي؟ وما موقع عملية التغيير في الأنظمة السياسية؟

- ما هو واقع وسمات النظم السياسية العربية؟

- كيف ساهمت ثورة الربيع العربي في إحداث التغيير السياسي في المنطقة؟

- ما هي الإشكالات التي وقفت عائقا أمام إحداث التغيير السياسي ناجح في الأنظمة العربية؟

الجانب المنهجي: تم استخدام المنهج الوصفي- التحليلي، لوصف ظاهرة التغيير السياسية التي تعتبر من القضايا الهامة في مجال السياسة المقارنة وكذا وصف أحداثا المتوترة والمتباينة في المنطقة إلى جانب استخدام المنهج المقارن من خلال التعرض إلى حالات الدول التي شهدت انفجارا ثوريا وتغييرا وما حققته من نتائج اختلفت في مساعي مضامين ثورات التغيير ونستخدم المقرب النظمي، والذي سنحاول من خلاله رصد ومعرفة حركية وسلوك النظام السياسي العربي في البناء الاجتماعي وطبيعة علاقاته وكيفية عمله وفق الظروف الجديدة والطارئة .

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للتغيير السياسي والنظام السياسي

التغيير نجاحه يتطلب توسيع نشاط العمل بين أطراف مختلفة ومتنوعة وتؤمن بهدفاته، وكلما كان الاهتمام بتطوير الأفكار وتصويب الأخطاء بعملية الرقابة المستمرة أثناء التغيير كلما كان هناك تجاوب لكل الفواعل المساندة منها وغيرها التي تنتظر المنجزات والعبر. وان مسألة التغيير هي مسألة صعبة وتحتاج إلى متابعة وقبلها اقتناع تام بمخطط التغيير وما يحمل من أهداف على اختلاف المدى.

المطلب الأول: تعريف التغيير السياسي.

قبل أن نباشر في تفصيل مفهوم التغيير السياسي وجب التوضيح المعنى اللغوي واللفظي لكل من مفهوم التغير والتغيير حيث أنهما لا يحملان نفس المدلول فالتغير يشير إلى حدوث تحولات تنظيمية على المجتمع دون أن يكون له اتجاه محدد، بحيث يمكن أن يكون تقدم أو تخلف.¹ وهو ينتج من فعل غير إرادي وغير مخطط له في حين أن التغيير هو نتاج عمل إرادي مع وجود قضية تحمل معنى التغيير تتطلب عملية إدارته وتمثيله كيفيا وكميا.

وقد استعملت العلوم الاجتماعية عدة مصطلحات للتعبير عن ظاهرة التغيير، كالتطور والتحول والتقدم، وهي تختلف في درجات التغيير عن إيقاع التحول، لكنها تتفق في أنها التعبير عن تبدل للظواهر الاجتماعية عبر الزمان.²

فالتغيير لغة: تدور مادة (غير) في اللغة على أصلين هما:
*إحداث شيء لم يكن قبله.

* انتقال الشيء من حاله إلى حالة أخرى.

فمن الأصل الأول: (غيره): جعله غير ما كان، و(غيره): حوله وبذله

ومن الأصل الثاني: (الغير)، أي: تغير الحال وانتقالها من الصلاح إلى الفساد.³

أما اصطلاحا: يعرف في العلوم الاجتماعية على أنه "التحول الملحوظ – في المظهر أو المضمون – إلى الأفضل"، كما يعرف في الإطار الإداري على كونه "عملية تحليل الماضي لاستنباط التصرفات الحالية المطلوبة للمستقبل"، وعلى كونه "تحول من نقطة التوازن الحالية إلى نقطة التوازن المستهدفة".⁴ كما يشير في المفهوم الشرعي إلى انه: هو إنكار وضع مخالف للشرع، والسعي في تبديله، سواء أهدأ الأمر متعلقا بأمر الدين أو الدنيا.⁵

ليس من السهل بمكان حسم رأي ثابت بخصوص التغيير وإشكالية حدوثه فالتغيير مرتبط دائما بزمان يحدد فروضه، مثلما يرتبط في أغلب حالاته بتوافر بديل تعمل الظروف السابقة للتعبير على تسويقه مثلما تعمل عناصر ومفردات التغيير ذاته على إنضاجه في فترة أخرى.⁶

ومن تعاريف التغيير السياسي التي قدمتها المعاجم وكوكبة من المفكرين غرب وعرب نذكر أهمها ومنها:

حيث عرض "معجم المصطلحات السياسية والإستراتيجية" تعريفاً لـ التغيير السياسي على أنه تغيير يصاحب مفهوم الثورة التي تصاحب ميلاد كل مرحلة جديدة في الحياة السياسية وهو تغيير كيميائي أو نوعي أو عميق بشرط أن يكون حاسم النتائج.⁷ في حين يراه "بوتمر" هو: استجابة لظرف التحول في الملاكات من خلال اختفاء الأجيال القديمة وصعود الأجيال الجديدة، وتغيير في الأسرة الحاكمة.⁸

كما ويعرفه الأستاذ والباحث "عبد الإله بلقزيز" التغيير السياسي هو الانتقال نحو الأفضل لوضع شاذ أو سيء، ولإسيما في ممارسات وسلوكيات مؤسسات فاسدة أو متسلطة، ومجتمعات متخلفة أو إزالة ظلم أو تصحيح خطأ أو تصويب اعوجاج.⁹ وأيضاً تناوله الأستاذ "وائل محمد إسماعيل" على أن "التغيير السياسي هو تحول تاريخي ويعني عملية تجديد شاملة في اتجاه حركة الشعب ومضمون نظامه السياسي، أي هو نتاج نهضة واعية وعامة للمجتمع تتوج بنظام حكم عادل، أي هو نتاج تفكير يتسم بالعمق الاستراتيجي المصيري فهو تفكير غائي أي له غاية جامعة وضامنة لتحقيق المصالح الفردية للمجتمع كافة.¹⁰

كما يشير مفهوم التغيير السياسي إلى مجمل التحولات التي تعترض لها البنى السياسية في مجتمع ما بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو دول عدة، كما يقصد به الانتقال من وضع غير ديمقراطي استبدادي إلى وضع ديمقراطي.¹¹ إذن فالتغيير السياسي هو حركة نوعية منظمة، هدفه إحداث شكل جديد يوافق الظروف وحقيقة الواقع داخل النظام السياسي وفي كافة أجزائه، وفق منطق التلقي والاستجابة.

وحتى يتحقق أعمال مخطط التغيير السياسي الهادف يتوجب أن تتوافر دعائم تتوافق وتتوافق معها أبجديات ممكنات البناء الاجتماعي فنجد منها ما هو بنيوي مؤسسي وأخر فكري ثقافي وكذلك مادي ومعنوي تشد من خلاله الهمم والطاقات نحو تغيير نظام سياسي غابت فيه الحقوق وكثرت فيه الواجبات والأزمات.

كما أن عملية التغيير السياسي تأتي في خضم ظروف تنتجها البيئة والحاجة الملحة لتتبلور في النهاية إلى دافع ضروري ولازم حتى يتحقق التمكين له ولعل أهم دوافع التغيير السياسي نجدها:¹²

-الرأي العام ومطالب أفراد الشعب بتغيير النظام السياسي، لكن هذه المطالب لن تتحول في كثير من الأحيان إلى مخرجات إذ لم يتم تبنيها من الأحزاب وجماعات المصالح والضغط.

-تغير في نفوذ وقوة بعض الحركات والأحزاب وجماعات المصالح، والتحول من الأهداف الحزبية إلى أهداف بناء وإدارة الدولة.

-تداول السلطات، في الحالات السلمية وتطبيق الديمقراطية (إعادة توزيع الأدوار)، أو في حالة الانقلابات والثورات والحراك الشعبي بما يؤدي إلى تغيير النظام القائم والبدء بحياة سياسية جديدة تتشكل وفق أهداف قادة التغيير.

-ضغوط ومطالب خارجية، تأتي من دول أو منظمات، وتكون هذه الضغوط بعدة أشكال، سياسية واقتصادية وعسكرية. وغيرها.

-تحولات ومتغيرات جديدة في المحيط الإقليمي أو في طبيعة التوازنات الدولية، قد تؤثر في طبيعة النظام السياسي تفرض عليه تغيير سياساته وتؤثر في طبيعة تفاعلاته.

المطلب الثاني: النظام السياسي وحركته في النسق الاجتماعي.

1-تعريف النظام السياسي.

النظام السياسي هو مجموعة من القواعد والأجهزة المتناسقة المترابطة فيما بينها، تبين نظام الحكم ووسائل إسناد السلطة وأهدافها وطبيعتها ومركز الفرد منها، وضمائنه قبلها، كما تحدد عناصر القوى المختلفة التي تسيطر على الجماعة وكيفية تفاعلها مع بعضها والدور الذي تقوم به كل منها.¹³

يقوم النظام السياسي في أي مجتمع من المجتمعات بتنظيم العلاقات الخارجية، كما يقوم بوضع إستراتيجية عامة تستهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الاستقرار والأمن. وكلما حقق النظام السياسي درجة من القوة استطاع أن يكون فاعلا في إحداث التغييرات الداخلية وضبطها.¹⁴

حيث نجد النظام السياسي يبحث دائما عن فرص إثبات الوجود على الأصعدة جميعها، الوطنية، الإقليمية والدولية، وهو ما يتطلب تحصيل مختلف الموارد والقيم وتوزيعها بمنطق تحقيق مكاسب البقاء وتحقيق الاستقرار.

كما وتمثل الأجهزة السياسية ومختلف القوى الفاعلة في النسق من مجتمع مدني وسياسي وجماعات الضغط والمصالح ومختلف شرائح المجتمع وأيضا العوامل السياسية

والاجتماعية والاقتصادية وحتى الثقافية. هذه المحددات الداخلية المتنوعة إلى جانب المحددات الخارجية كالدول والمنظمات الدولية والإقليمية، لها وزن وقيمة عملية في أداء النظام السياسي وضمان بقاءه واستمراره من خلال ما تطرحه البيئتين من تأثيرات تفرض حتمية الاستجابة الحكومية أحيانا والطوعية أحيانا أخرى.

2- حركية النظام السياسي:

إن الظواهر الاجتماعية عامة والسياسية خصوصا، إنما تفرض حركة تغييرية دائمة في أداء عمل النظام السياسي وهذا لتغيرها أو ظهورها كحالة جديدة تبحث عن التموّج بين مختلف الظواهر السائدة، وهذا التغير والتغيير يكون نوعيا ومختلفا في نوعه ويأخذ شكلا واحدا ولغاية معينة، ونجد النظام السياسي في هذه الوضعية دائما يبحث عن الطرق الكفيلة لضمان التعريف الكلي للظاهرة وكيفية التعامل والاستجابة لها في ظل ما يتوفر عليه من مقومات تمكنه في النهاية احتواءها وتجريدها من إمكاناتها وتقزيمها أو تعظيمها وفق منطق عمله في إطار العملية السياسية السائدة.

ويشير الأستاذ "عبد الغفار رشاد القصبي" إلى أن النظم السياسية تختلف في عالمنا المعاصر، فالنظام قد يكون ديمقراطيا مما يتيح الفرصة المواتية لقطاعات واسعة من أفراد المجتمع للوصول إلى مراكز التأثير السياسي وصنع القرار، يعكس النظم الشمولية أو السلطوية التي تتضاءل فيها مثل هذه الفرص أو النظم الانتقالية التي تعاني من موجات التغيير المتتالية دون أن تصل إلى حال المجتمع المتقدم.¹⁵

ومن جهة أخرى فإن أي نظام سياسي يتأثر بعدد من النظم السياسية الإقليمية كما أنه يقع في إطار نظام دولي يتيح له فرضا ويفرض عليه قيودا عبر مراحل تطوره المختلفة. كما أن التسليم بأن قابلية النظام السياسي للتأثر بالتغيرات الخارجية تختلف من دولة لأخرى، ألا أن إحدى أهم نتائج الثورة الاتصالية (مظاهر العولمة) اختزال الحدود الفاصلة بين الدول، الأمر الذي جعل من المستحيل على أي نظام أن ينأى بنفسه عن تأثير البيئة التي يعمل فيها، سواء كانت إقليمية أو دولية.¹⁶

ولكي يحقق النظام السياسي سلامة الأداء في البيئة الوطنية والإقليمية والدولية عليه أن يمتلك مستوى جيد من العقلانية ودقة واحترام ثقافة التخطيط والتنفيذ التي تعكس مظاهرها في فعالية السياسة الخارجية المرهونة بفاعلية السياسة الداخلية

المستندة الى التماسك والتوازن الاجتماعيين في إطار وحدة المفاهيم والأسس والقواعد والفهم المشترك لتحقيق قانون الاستقرار.¹⁷

ويعتقد "فرانيس فوكوياما" أن النظام السياسي القائم على توازن بين الدولة والقانون والمحاسبة يعد ضرورة عملية وأخلاقية للمجتمعات كافة، إذ يحتاج إلى دول يمكن أن تولد قوة كافية للدفاع عنها خارجيا وداخليا، وتطبيق القوانين المتفق عليها، كما وتحتاج المجتمعات كلها إلى تنظيم ممارسة السلطة عبر القانون للتأكد من انه مطبق بصورة لا شخصية على المواطنين كلهم، ولا توجد استثناءات للقلة المحظوظة. وعلى الحكومات أن تكون مستجيبة لا لمطالب النخب واحتياجات أولئك الذين يديرون شؤون الحكم فحسب ، بل يجب أن تخدم مصالح المجتمع الأوسع. ثمة حاجة إلى آليات سلمية لحل النزاعات المحتومة التي تنبثق في المجتمعات التعددية.¹⁸

المطلب الثالث: حتمية التغيير وديناميته في النظام السياسي

1-حتمية التغيير للنظام السياسي

إن تفاعل التحولات الاجتماعية والسياسية محدد في تطور أو تحول الأشكال السياسية والمؤسسية الذي يبدو كتكيف مع الشروط الاجتماعية. فالنسبة إلى "ابتر" تصل الأنظمة السياسية إلى أفق لا يمكن تجاوزه عندما تتجاوز التحولات الوظيفية في المجتمع بنى القبول والمسؤولية. أو عندما تكف البنى التقريرية عن الاشتغال.¹⁹

وقد أكد معظم الباحثين على الدور الذي يمكن أن يقوم به النظام السياسي في عملية التغيير، بل أولئك الذين يؤكدون دور العوامل التكنولوجية والاقتصادية لا ينكرون هذا الدور للنظام السياسي.²⁰

إن المجتمع المعاصر لا يمكن له إن يحيا ويحافظ على بقائه، فقط على أساس من المبادئ أو القيم والمثاليات وحدها، أو حتى المؤسسات التي تعكس قيم كالعدالة أو الحرية وحدها. فذلك المجتمع لكي يستمر في الوجود، فإن القرارات يجب أن تتخذ والصراعات والخلافات تحل وبإيجاز فإن سلطة سياسية فعالة يجب بناءها إن لم تكن قائمة بالفعل، حتى تضل مقومات الحياة قائمة ودائمة²¹ كما تعتبر مختلف التشكيلات المكونة في النظام السياسي أدوات أساسية لها دور كبير في إحقاق التفاعل والتطور والتغيير المستمر في إطار علاقة التأثير والتأثر المتبادل داخله بحثا للقيم وتوزيعا للموارد وضمنا للاستقرار، كما أن مختلف النظم السياسية تسعى إلى تدعيم شرعيتها قانونيا

وسياسيا. قانونيا يسعى النظام إلى الحركة وفق قواعد القانون، وسياسيا وفق توقعات الجماعة وضميرها العام.²²

وعلى مستوى نتائج التغيير فنجد العلماء والباحثين يهتمون بنتائجه خاصة ذلك النوع الناجم من التعبئة السياسية، وقد يؤدي التغيير إلى إحلال صفوات سياسية، واقتصادية محل صفوات أخرى تسهم في عملية صنع القرار على أعلى مستوى. قد يثير هذا التغيير مشكلات أمام السلطات السياسية حيث قد تظهر فئات جديدة غالبا من الجماهير تتزايد مشاركتها في الحياة السياسية وبالتالي تتزايد التطلعات والمطالب التي تقف في زجه تحقيقها طبيعة الإمكانيات القائمة أو ندرتها في بعض البلدان الأمر الذي يثير عدة مشكلات أمام متخذ القرار في السلطة.²³

2-دينامية التغيير في النظام السياسي

في دراسة ديناميات التغيير يمكن الإشارة إلى ثلاث عوامل أساسية:²⁴

- 1-نطاق التغيير: والذي يتراوح من النطاق الشامل إلى المحدود
 - 2-معدل التغيير: ويتراوح من الصفر أو القيمة السالبة إلى السريع أو المكثف
 - 3-مصدر التغيير: والذي قد يكون داخليا أو مصدره العالم الخارجي.
- ويمكن من خلال الربط بين نطاق التغيير ومعدل التغيير التمييز بين التغير الثوري، حيث يكون النطاق شاملا والمعدل سريعا أو إصلاحيا أو محدودا حيث يكون أضيق نطاقا وأكثر تباطؤا، وقد يكون مصدر التغيير خارجيا أي قوة أجنبية من خلال علاقات احتلال أو تبادل ثقافي أو تجاري أو اتصالات دبلوماسية وغير ذلك.

المبحث الثاني: طبيعة الأنظمة السياسية العربية

يشكل النظام السياسي العربي شكلا يتميز بالاختلاف والتنوع في طبيعة النظم السياسية القائمة والتي أنتجت الظروف التاريخية والاستعمارية والتي حددت له نمطية تتوافق مع ما يحتويه من مكونات وعلى اختلافها وما يملكه من موارد وإمكانيات متعددة في إطار علاقاته وعلى اختلاف مستوياتها.

المطلب الأول: الرؤية الجيوبوليتيكية للوطن العربي

ويشكل الموقع الجغرافي أهم عنصر في النظام الجغرافي الطبيعي ويقع الوطن العربي بين دائرة عرض 02 جنوب خط الاستواء، ودائرة عرض 38 شمال خط الاستواء، وبين خط طول 16 غربا وخط طول 60 شرقا.²⁵

وتتمثل دول الوطن العربي في إحدى وعشرين دولة تضمها جامعة الدول العربية ويمكن توزيعها في أربع مجموعات إقليمية، تضم كل منها عدة دول تتباين من حيث المساحة والسكان مما يجعل هذه الأقاليم في النهاية مختلفة هي الأخرى مساحيا وسكانيا.²⁶

ويمتاز الوطن العربي بموقع فريد، ويشكل قوة إستراتيجية ذات تأثير في السياسات العالمية القديمة والراهنة، سواء أكان ذلك في زمن السلم أو في زمن الحرب، وقد بلغت القوة الإستراتيجية للوطن العربي ذروتها مع قيام الدولة العربية الإسلامية التي وحدت العرب. وقد أسهمت تلك الوحدة في إيجاد قوة فكرية وحضارية وبشرية واقتصادية متكاملة فرضت وجودها على الصعيد العالمي.²⁷

كما يعد الوطن العربي حلقة وصل بين قارات آسيا، وإفريقيا، وأوروبا، التي تعد مهد الحضارات العالمية والقديمة، كما تعد منطقة الهلال الخصيب مهبطا للديانات السماوية، وقد زاد اكتشاف النفط في الوطن العربي وحول الخليج من أهمية المورد الاقتصادي، والجيو استراتيجي كذلك فإن إشرافه على البحار الدافئة ممثلة بالبحر المتوسط والبحر الأحمر، والخليج العربي، زاد من أهمية موقعه الجغرافي فضلا عن إشرافه على الممرات، والمعابر المائية ذات الأهمية الإستراتيجية، كمضيق باب المندب ومضيق جبل طارق، ومضيق هرمز، وقناة السويس، ومضائق البسفور والدردانيل. مما أدى إلى زيادة أهمية موقعه الجغرافي.²⁸

المطلب الثاني: طبيعة العملية السياسية في النظام السياسي العربي

ثمة حقيقة أساسية هي أن العملية السياسية لأنظمة بعض الأقطار العربية بوجه عام إما مغلقة أو شبه مغلقة أمام مطالب المشاركة السياسية بالرغم أن التحولات التي شهدتها هذه الدول لم تسفر في وصول القوى الشعبية الواسعة إلى جهاز اتخاذ القرارات السياسية وانتقاد السياسات العامة.²⁹ من حيث صياغة هذه الأخيرة أو التأثير فيها لأجل التقويم أو الاختزال، وعلى اختلاف قنوات الاتصال السياسي التي تتبنى رسائل الرأي العام اتجاه السلطة وأصحاب القرار وهذا ما يدل على سمو الفردانية وطغيانها والتي تتبناها الأنظمة الديكتاتورية.

وهناك سمة مهمة أخرى أيضا في بعض الأقطار العربية حول العملية السياسية، وهي أن التفاعلات السياسية تتم خارج نطاق القواعد الدستورية المقننة والمنظمة

لعملية إصدار القرارات في إطار نظام الحكم، أي أن العملية السياسية تتم دون قواعد محددة للعبة السياسية.³⁰

وإذا نظرنا إلى خصوصية الأنظمة السياسية العربية نجدها تشترك في العديد من السمات والتي تبرهن أساسا على حالها المتوقع في طبيعة العملية السياسية السائدة ويعتقد الدكتور لطفي حاتم أن التطور التاريخي ونشأة النظم السياسية تحكمت في تكون هاته الملامح ونجد منها:³¹

-ترافق بناء الدول العربية بمساعدة خارجية وسلبية أخرى تجسدت في غياب الكتلة الاجتماعية القادرة على بسط هيمنتها السياسية/الثقافية وما نتج عن ذلك من غياب المرجعية الوطنية.

-فشل الدول العربية على اختلاف نظمها السياسية من بناء موازنة سياسية واجتماعية بينها وبين تشكيلتها الاجتماعية ناهيك عن بناء مستلزمات وحدتها القومية.

-اتسمت النظم السياسية العربية باحتكار السلطة السياسية، غياب الديمقراطية السياسية وسيادة النزعة البوليسية انطلاقا من شرعيتين أساسيتين شرعية وراثية وأخرى انقلابية تغلغت بأطر تاريخية أسرية أو أيديولوجية.

-تشارك كلا النموذجين الوراثي والانقلابي في احتكار الدولة للثروات الوطنية.

المبحث الثالث: ثورة الألفية الثالثة في المنطقة العربية

كمحرك لعملية التغيير السياسي

إن التغيير السياسي الذي أنتجته الثورات العربية هو مرحلة جديدة وضعها شعب ألمات به مصائب حكامه المستبدين، وأن الثورة وكما نعلم أنها آلية من بين آليات التغيير نلاحظ أن اجتماع صورتها ووقتها وأهدافها كانت محل صدفة، لكن بتراكمات مجتمعية، كانت تعيش ظروفًا مشابهة وبمقومات لا تملكها حتى دول الغرب المتقدم، وأن حقيقة تقدم الغرب ما هي إلا بممكنات الدول العربية منها التي حرمت نفسها النهضة والتقدم وبخلت به شعوبها وألزمها العطش والجوع والبؤس والحرمان، إن ثقافة التبعية ثقافة قديمة سايرت حياة الشعوب العالم الثالث عامة والشعوب العربية خاصة.

المطلب الأول: ثورة التغيير في الوطن العربي

عرفت المنطقة العربية بأنظمتها السياسية المختلفة زوبعة فكرية وتكالب غير مشهود في بحر شهر ديسمبر من عام 2010، أين حركت حادثة البوعزيزي في تونس أوداج

كل مكونات ذلك المجتمع، مناهضا لفكر القمع والاستبداد والطغيان الذي طال عمره ونمت معه معاناة الشعب، ولم تتوقف تلك الهبة والنداءات والتجمعات في ذلك الموقع بل وامتدت حبالها وشرارة فتيل نيرانها إلى دول عربية مجاورة، لتجد نفسها تشترك المعاناة نفسها ولعل الثورة التي حدثت في المنطقة العربية ما هي إلا بداية لإحدى النهايات التي لن يتوقف طوفانها إلى أن تستقيم الطريق وتنتظم حركية من يتواجد بها. لقد عانت تلك الشعوب مرارة الصمت وهضم الحقوق وانتشار الفساد والظلم وسلطة الإكراه والاستبداد المقيت في ظل ثروات وخيرات تزخر بها كل منطقة في كل حذب وصوب. إنها الديمقراطية المزيفة التي تغني بها ملوك وحكام بلاد العرب بإحقاقها وما هي إلا حقيقة الديكتاتورية التي لن تسمح غريزة الفرد العربي أن يتحول عنها ولا تلك الدول التي نهشت ولا تزال تنهش خيراتها ومقوماتها خوفا عن مصالحهم وان اختلفت الأولى عن الثانية ففي هدفيتها فالأولى تسعى إلى المصلحة الخاصة أما الثانية فسعيها يتجلى في مصلحة البلد عامة.

كانت الأحداث السياسية في تونس ومصر واليمن وليبيا وسوريا بداية عام 2011م، خير مثال على ذلك والتي أفضت إلى ضرورة إجراء تغيير حتمي يتلاءم ومتطلبات المرحلة الراهنة. ومن دون شك جاءت مطالب التغيير السياسي لتعبر عن وعي ونضج سياسيين ناجم من حراك سياسي اجتماعي بعد سنوات طويلة من الجمود والركود في أنظمة الحكم السياسية بسبب انغلاق النخب الحاكمة على نفسها وتزايد حجم الهوة مع شعوبهم³².

إن الوظيفة الأساسية المرجوة من الثورة والحركات الاحتجاجية هي التغيير في العمق، هذا التغيير إذا لم يؤد إلى قيام كيان رسمي جديد، يبقى بعيدا من مفهومها الوظيفي وبالتالي فالنظام القائم يستطيع احتواءها أو إعادة إنتاج نفسه من جديد³³. وتعد عملية الوصول إلى التغيير السياسي المنشود أو تحقيقه عملية صعبة ومعقدة وملينة بالألغام في المجتمعات العربية، وذلك لان من لا يرغبون في التغيير أو يعملون على تأجيله أو استبعاده أو تحويله إلى مجرد إصلاحات رمزية وشكلية تحافظ على مصالحهم المختلفة موجودين وبقوة نتيجة ارتباطهم بالنظام الحاكم وأجهزته ، ورغم رغبة الفئات الواسعة العريضة بالتغيير إلا أن هناك من يرفضون تحقيق واقع سياسي واقتصادي واجتماعي جديد للجماهير ، وكلما ازداد تردي الأوضاع وارتفعت أصوات

المتكالبين بالتغيير يقف إعداد التغيير موقف العداء للتغيير لأنهم يرون فيه تهديدا لمكاسيهم وأوضاعهم.³⁴

فالبينة التراثية والموضوعية التي يجري فيها التغيير قد تحرفه عن المسار المرسوم، فضلا على إن لكل ثورة أو تغيير ثورة مضادة وان لكل ثورة تغيير ثمن باهض وبالنتيجة يتم الالتفاف على الثوريين أو القائمين بالتغيير أنفسهم وهو ما عبر عنه تراث الثورة الفرنسية بشعار "الثورة تأكل أبناءها". كما أن القائمين بالتغيير أو الثورات لا تجنوا بالغالب ثمار الثورة، فمجموع الفقراء يحصلون على حقوق سياسية لا تسمن ولا تغني من جوع فيما يجني الانتهازيون أفضل ثمارها.³⁵

أن التغيير السياسي الذي لا يقود إلى تغيير في بنية النظام الاجتماعي والاقتصادي لا يكون ثوريا كما أن السلطة الجديدة الناجمة عنه ليست بالضرورة ثورية كما لا تتحدد ثورية حركة اجتماعية أو سياسية بأسلوب التغيير الذي تعتمد (التمرد، العصيان، الانتفاضة ..الخ) ونما تتحدد ثوريتها بمضمون ما تحمله هل يغير علاقات بين السلطة والثورة أو بعيد إنتاجها بشكل جديد.³⁶

المطلب الثاني: ملامح التغيير في المنطقة العربية

ما يميز الثورات العربية أنها ثورات اتسمت بنضوج وعي شبابي، وهذا الأخير هو من أشعل فتيل الثورة وقادها إلى مسارات إسقاط الأنظمة الفاسدة ولقد اجتمعت فيه كل مظاهر الاجتماعية من مستوى علمي، وبطالة والظلم والقهر. زد على ذلك سمة التكنو معلوماتية والتي ساهمت بشكل كبير في توصيل المعلومة والأحداث بشكل فوري ودقيق من خلال عدة قنوات بوسائل التواصل الاجتماعي من الفيس بوك وتويتر ووات ساب وغيرها وكانت مصدرا أساسا الى جانب وسائل الإعلام القديمة التي سارعت هي الأخرى إلى نقل الأحداث محاولة بذلك التملص والخروج من سيطرة تلك الأنظمة التي مارست عليها ضغوطا وإلزاما بالتبعية الاستبدادية والمشاركة في إسقاط الأنظمة الظالمة وهو الشبح الذي عمدت من خلاله الأنظمة السابقة ممارسة التعقيم والتضليل وجعلها أداة في تجسيد برامحه. كما ساهمت والتحقت مختلف التشكيلات الاجتماعية والسياسية على اختلاف وجهتها الإيديولوجية ثورة التغيير السياسي وتباينت أدوارها وحضورها من بداية الثورة إلى غاية الساعة فمنها من عملت على خطة تشكيل أنظمة جديدة منها من تحاول البناء وأخرى تحاول إعادة إنشاء الأنظمة السابقة ولكن تأخذ زيا يختلف عن سابقه في دول، وبقاء

أنظمة على حالها تسعى للحفاظ على نمطها وشكلها مع إجراء بعض التعديلات والإصلاحات السياسية والاقتصادية الصورية. كما أن مسألة التتابع أو بما يسمى بعدوة الثورة التي مست العديد من الدول العربية وربما كان سيجر الكثير من دول المنطقة قد كانت في زمن متقارب جدا مع بعضها البعض، هذا ما يؤكد يقينا أن دول المنطقة تعيش تحت سلطة أنظمة استبدادية تسلطية بامتياز غابت فيها كل ملامح الديمقراطية وتشبعت بكل قيم الاستبداد.

فيما يخص عملية التغيير السياسي وتحقيق الدولة الوطنية الموحدة والناجحة في الدول العربية وإحقاق بناء المؤسسات وكل ما له علاقة بتنظيم العلاقات المختلفة والعمل بمبدأ دستورية القوانين وتوضيح ملامح العملية السياسية المنشودة ذات الصبغة الديمقراطية فقد تباينت حالتها بين نجاح وفاشل ومحاول ففي دول تعرف حالة الحرب بأنواعها أهلية وصراعات إثنية متلازمة مثل ما يحدث في سوريا وليبيا واليمن وحالة من النجاح النسبي كحالة تونس وما حققته على غرار كل الدول في المنطقة العربية من خلال تجسيدها لعملية التداول على السلطة وسعيها المستمر إلى تحديث قوانينها بما يتواءم مع متطلبات البيئة الداخلية والخارجية في حين نجد حالة مصر التي عرفت إحداثا للتغيير بإسقاط النظام السابق وكمثيلاتها من الدول المجاورة ذات المنطقة الواحدة لكن سرعان ما فشلت وأحبط مشروعها التغييري وغير مساره انقلاب تموز 2013 .

إن الواقع لم يمس جوهر التحول الديمقراطي القائم على تغيير منظومة فكرية يتوافق شامل وإرساء قواعد واضحة تحكم الجميع، والابتعاد عن التحولات الشكلية فالتحول الديمقراطي هو عملية تغيير جذري لعلاقات السلطة في المجال السياسي ولعلاقات التراتب في المجال الاجتماعي ولا يمكن إن يحدث هذا التغيير إلا بقيام ثقافة سياسية جديدة لدى السلطة والمعارضة تسمح ببناء وعي جديد وعلاقات السلطة والمجتمع ورغم مرور سنوات عن بداية ثورة حراك التغيير العربي إلا أن واقعه اليوم لا يسمح بتحديد رؤيا واضحة وجليّة توفر تطورا محتملا لمستقبل المنطقة في ظل التغيير الحاصل في بعض من بلدانها.³⁷

إن الواضح والمتأمل هو نسبية التغيير الذي لم يكن جذريا، حيث انتقل الصراع من عمودي والذي أساسه ثنائية السلطة والشعب إلى صراع أفقي تتوازي فيه القوى المتصارعة من أحزاب بتياراتها المختلفة ومؤيدي الأنظمة المنهارة أو بما يسمى بأنصار

الثورة المضادة والمؤسسة العسكرية، كما وان نتائج التحولات الراهنة لا توجي لحد الآن للكثير من التفاؤل في ظل حالة الفوضى التي تسود البلدان والتي أصبحت تهدد أمنها ووحدتها الوطنية بالإضافة إلى غياب برنامج واضح المعالم يمثل أهداف ثورة التغيير السياسي ويحقق ما عجزت عنه الأنظمة التي كانت سببا في ظهوره.³⁸

وقد لجأ البعض إلى تقويم الوضع العربي على انه وضع انتقالي بين الاستبداد والديمقراطي، إلا إن التحقيق فيما يجري عربيا يعطي مؤشرات واضحة على أن ما جرى على يد الأنظمة العربية لا يمكن عده جزءا من عملية تحول ديمقراطي، فهو يفتقر إلى الشمولية والاستمرارية، حيث ما قامت به هذه الأنظمة إلا عملية تحديث للاستبداد، من خلال إطلاق بعض الحريات والسماح بأجراء انتخابات مع الإبقاء على كثير من مظاهر الاستبداد.³⁹

كما يمكن القول إن عملية التغيير التي أنشأتها العوامل المتعددة المشارب في المنطقة العربية والتي أفرزت إعادة صياغة الدساتير وتغيير القيادات وإجراء انتخابات وعلى اختلاف شكلها في العملية السياسية وتغيير والحكومات والأنظمة القانونية الداعمة لمنطق الدستور ومحاسبة الفاسدين وإطلاق البعض من الحريات إنما تبقى أفعالا لا يمكن للعقل العربي الحاكم والمنقاد أن يستوعبها في ظل تبعية غربية دامت عقودا من الزمن وشغف الحكام العرب للكرسي وجنونية التملك. كما أن الدول الغربية لا يمكن لها وبأي صورة أن تمنح ظروفًا للتحول والتقدم للا أنظمة الاجتماعية العربية بما ينعكس عنها في الأخير خسرانا للمكاسب والممكنات التي أسست لتطورها وديمومتها كدول قوية على حساب الدول العربية الضعيفة والمانحة.

كما لا يمكن التوصل إلى فكرة التغيير وتجسيدها على أرض وإرادة واعدة جادا الواقع بسهولة إذا لم يتوافر هنالك وعيا وباشتراك جميع الوكلاء والفواعل والأطر الحية ما يضمن رشد البناء الاجتماعي عن طريق تكاثف الجهود وتضافر السياسات التي تصب في بوتقة

المبحث الرابع: مشكلات التغيير في النظام السياسي العربي.

لقد لجأ البعض إلى تقويم الوضع العربي على انه وضع انتقالي بين الاستبداد والديمقراطية إلا أن التحقيق فيما يجري عربيا يعطي مؤشرات واضحة على أن ما جرى على يد الأنظمة العربية لا يمكن عده جزءا من عملية تحول ديمقراطي، فهو يفتقر إلى

الشمولية والاستمرارية. حيث ما قامت به هذه الأنظمة إلا عملية بحيث للاستبداد من خلال إطلاق بعض الحريات والسماح بجراء انتخابات وتغيير للقوانين والوجوه مع الإبقاء على كثير من مظاهر الاستبداد.⁴⁰ ولعل البحث كذلك في أهم المشكلات التي تقف عائقاً أمام تحقيق تغيير سياسي ناجح في المنطقة العربية وخاصة بما تتوافر به هاته الأخيرة من مقومات تسمح لها بإحداث نقلة نوعية. ومن بين الإشكالات نستعرض ما يلي:

المطلب الأول: من حيث الأسس والمنطلقات الفكرية:

1- غياب الإيديولوجية والإستراتيجية في التغيير: لقد مكنت حركة النشطاء في كل من تونس ومصر وليبيا وغيرها، من توليد الشعوب العربية المنتفضة بإمكانية إنجاز الثورة ونجاحها، لكن عدم وجود قوى سياسية ذات برامج واستراتيجيات وتكتيكات واضحة، حرم المجتمعات العربية من تحقيق قفزة نوعية، كانت بعض شروطها متاحة.⁴¹ ويتعلق الجانب الإيديولوجي كما يطلق عليه بالقضية، أي القضية التي تبلور الأهداف الكفاحية للحركة وتؤدي وظيفتها كعنصر إيديولوجي في الحرب الثورية، وهذه القضية تتضمن العديد من الجوانب، فهي تشبع أقوى الرغبات. وكلما عظمت جاذبيتها، تضاعف تأثيرها في الناس، وانظم إليها الكثيرون، وينبغي أيضاً أن تتضمن أفكاراً ونجاحات يصعب على القوى المناوئة لها تبنيها أو إنجاز نجاحات بشأنها فالقضية القوية لدى الثوار يجب أن تتضمن دعوة متناقضة مع رغبات الطبقات الحاكمة.⁴²

فالإيديولوجية في مسألة التغيير السياسي العربي كانت مغيبة لحد كبير وهذا ما جسد فشل عمليات الانتقال الديمقراطي الحقيقي ولم يتحقق ما تمنته الشعوب وقت نشوب ثورات التغيير لأنها لم تكن تعلم أن الإيديولوجية مفقودة ولم تكن موجودة معهم في حراكهم السياسي.

-الدستور: إن فعالية الدستور تعني إعماله في الواقع واحتوائه على ضمانات وضوابط تضمن عدم الخروج اللاعبين السياسيين على مواد الدستور وجوهره، ففي بعض الدساتير الغربية هناك حضر موضوعي* يتم بوضع مواد فوق دستورية تمنع الانقلاب على الدستور ذاته أو تغيير الأسس الجوهرية له، وذلك كما جاء في بعض الدساتير الحديثة.⁴³

فعلى الرغم من أن دساتير بعض الأقطار العربية تقرر الأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات إلا أنها من الناحية العملية تلغي هذا المبدأ تماماً، سواء من ناحية التشريع أو الرقابة أو الاستقلالية. بحيث يجري تركيز السلطة مما يدفع نحو تبلور آلية جديدة في

اتخاذ القرارات بخلاف ما هو منصوص عليه في الدساتير والقوانين.⁴⁴ وهذا ما شهدته دول الربيع العربي التي عمدت إلى إقرار دساتير جديدة تستجيب بزعمها إلى مطالب شعوبها إلا أنها كلل سابقتها تعمل على إجراء إصلاحات أو تغييرات لكنها لا تعمل بها في إطار بناء مقصدها السياسي الواعد ببناء المؤسسات وإطلاق الحريات وضمان الحقوق وتحديد الواجبات لجميع مكونات النظام السياسي ولعل حالة مصر في تعديلاتها الدستورية توحى صراحة إلى أن هناك مغالطة تتعارض مع مقتضيات الديمقراطية ومثال ذلك في تعديلات العهدة الرئاسية بزيادة مدة العهدة لرئيس الجمهورية وتمكينه من الاستيلاء على الحكم لعهدتين اثنتين وهذا ما يتنافى مع مبدأ التداول على السلطة في النظام الديمقراطي.

المطلب الثاني: من حيث البنى السياسية والاجتماعية

1- **الجهاز الأمني والعمل السياسي:** تبين العديد من الدراسات أن الإصلاحات داخل الدول التي تعيش تحولات سياسية ديمقراطية لا يمكن أن تعطي ثمارها، من دون فرض السيطرة والمراقبة المدنية على المؤسسة العسكرية، وضمان ولائها للنظام الدستوري الديمقراطي،⁴⁵ ويرى "هتغنتون" أن آلية السيطرة المدنية على العسكر تكمن في إبقاء فاصل بينهما وترك العسكري ينشغل بزيادة احترافية أو مهنية كي يكون قادرا على مواجهة الحرب عند نشوبها دبل الانشغال بالمواجهة بالسلطة المدنية.⁴⁶

فقد أصبحت مؤسستا الجيش والشرطة من أهم دعائم نسق الحكم الفاسد مدعمة بدولة المخابرات التي هي حالة شائعة عربية بامتياز، مهمتها فقط تجسيد حالة مخلوق ضخم يقوم على القوة والعنف والاستبداد ويستمد أسباب استمراره من الخوف وليس من الشرعية.⁴⁷

فالمكون الأمني له دور في ترسيخ القمع والاستبداد وإعاقة الديمقراطية، كما هو الحال مع إعاقة عملية التغيير السلمية القائمة في المنطقة، وذلك لهيمنة مختلف الآليات الوحشية واستعمالها ضد المعارضين.⁴⁸

2- **الإعلام:** الإعلام كوسيلة نشر للمعرفة والحقائق فإنها لا تزال تعاني من الضعف والقصور بالرغم من الحركة الواضحة في الحياة الإعلامية،⁴⁹ ويبرز دور وسائل الإعلام في التغيير بشكل أكبر من خلال قيامها بالتركيز على مواضيع سياسية محددة. فنجدتها تركز على بعض الظواهر السياسية وإضعاف أخرى والتعتيم عليها، مما يولد إثارة الرأي العام وتوجيهه.⁵⁰ فوسائل الإعلام العربية بالرغم من تزايدها بعد أحداث 2011 إلا أنها بقيت

تعمل في مناخ غير ضامن للحريات والتعبير والاستقلالية الحرة كما أن هناك وسائل ارتسمت في شعاراتها التبعية قصدا منها تحقيق مأرب دينئة لا تمد بفلسفة المهنة ولا أهدافها الاجتماعية وسبب وجودها في النظام السياسي. كما تتجه السياسات الاتصالية كلها إلى دعم سلطة النظام القائم وتوجهاته في المجالات المختلفة وخدمة مصالحه الحقيقية والمتصورة بصورة مباشرة على النحو الذي يخدم تماسك النظام وديمومته، وتعرز مصالحه وأهدافه وتعزز المصالح القطرية وتغرس الولاء لها في عقول الجماهير.⁵¹ فالدور المنوط بوسائل الإعلام بشأن عملية التغيير السياسي يستدعي أن تكون هذه الوسائل قادرة على المساهمة الفاعلة في خلق ثقافة سياسية تعمل وتسعى لتغيير الواقع السيء.⁵²

3- الأحزاب السياسية: غياب الدور الفعال للأحزاب السياسية والجديدة في أعقاب الربيع العربي أتاح الفرصة للنقابات العمالية أن تلعب دورا كبيرا في المراحل الانتقالية في عدد من الدول العربية.⁵³ ولعل ما اتسمت به حركية الأحزاب وقت ثورة التغيير انحصارها في بوتقة المشاهد والمنتظر لحالة الانكسار التي شهدها الشارع العربي إلا أنها ما فتئت أن تساهم وتضفر بروح المشاركة ضمن اطياف الشعوب الثائرة غاية منها اقتناص فرصة البروز واستغلال فرصة سقوط الأنظمة السابقة فقد فشلت الأحزاب السياسية العربية في تحقيق أهداف ومطالب الربيع العربي، وفشلت في الحفاظ على مكتسباته في الدول التي شهدت إطاحة بالرؤوس النظم السياسية الحاكمة أو في الدول التي عملت أن تكون ربيعها هادئا وتبنت سياسات إصلاحية على المستوى الاقتصادي والسياسي.

حيث مازالت الأحزاب السياسية تعاني من هشاشتها وضعف هياكلها التنظيمية والقاعدية، وغياب شعبيتها وتأثيرها على الحياة السياسية وفقدان ثقة جماهيرها. كما وان الأحزاب الجديدة انخرطت أيضا في صراعات السلطة دو تحقيق أي انجاز.⁵⁴

4 الجهاز الإداري: يشكل الجهاز الإداري العصب الأساس في العملية السياسية من خلال ما يساهم به في صنع السياسة العامة وتنفيذها وكذا تقويمها، وتختلف درجة مرونته وتعقيده بحسب نظام الحكم السائد في الدولة، وقد ورثت الدول العربية أجهزة إدارية متهترئة تحمل أثارا استعمارية لازمها ولا يزال إلى حد الساعة، بدأ بترسانة القوانين التي ما فتئت إلى أن تواكب وتنقل سمات ونماذج الدول الغربية عامة والمستعمرة بشكل خاص ومنقطع النظير فلا الإدارة حاولت التملص والخلاص من جحيم قبضة التبعية المريرة، ولا

الموظف أقام صرحاً جديداً يحتذى به في المنطقة نفسها أو خارجها، وهذا ما يؤكد أن ضعف الإدارة من ضعف الفكر البشري وهذا الأخير سببه هو التعطيل الممنهج للنظام الحاكم في البرامج العلمية، والتربوية، وضعف في التكوين المستمر للفرد داخل المنظمة وكذلك المناهج العلمية المتبعة وحتى ضعف التخصيص وقلة العائد المادي والضغط المهنية.

المطلب الثالث: من حيث طبيعة العملية السياسية.

وبشكل عام كلما نجحت العملية السياسية في عملية بناء المؤسسات السياسية ووضع أسس دولة القانون والمؤسسات، كلما تراجعت احتمالات اندلاع أعمال العنف أو انزلاق البلاد إلى صراعات أو حروب أهلية وفي المقابل يؤدي الانسداد السياسي وارتفاع حدة الاستقطاب السياسية إلى تعثر المسار وارتفاع تدهور الأوضاع إلى العنف.⁵⁵

1- **ذهنية المجتمع العربي:** إن الثقافة العربية تعاني من فكر مدرسي يقدس القديم ويقلده لأبعد الحدود لدرجة أن أبسط محاولة للخروج على ما تركه السلف وتغييره قد يؤدي بصاحبه لعواقب وخيمة،⁵⁶ كما أن الثقافة العربية السياسية تتميز بالبدائية (الولاءات القومية والعشائرية والقبلية والطائفية) التي تحول دون الشعور بالمواطنة المشتركة بسبب النقص في التسامح التقليدي الليبرالي للتعددية والاختلاف وبسبب الذهنية التأميرية وكذلك بسبب أنماط التحكم الفردي والإذعان.⁵⁷ وضلت الثقافة العربية تحتضن التنوع في شكل طوائف ومذاهب وقبائل وأقاليم وحتى أحزاب، ولكن في صورة إعادة إنتاج التأويل السلفي القديم للنصوص والأفكار.⁵⁸

فمشكلة التغيير في العالم العربي ليست سوى جزء من مشاكل الثقافة العربية والعقل العربي، وبالتالي العقل الإسلامي، والذي شكل هذا الأخير الجزء الأكبر ممن ينتمون إلى مجال العقل العربي، ويكاد ينعدم التمييز بينما في المحيط الاجتماعي ولغة التخاطب، ويفرض خاصية التأثير والتأثر بينهما وفي الأصل مشكلة التغيير تعم الثقافتين العربية والإسلامية.⁵⁹

2- **التنمية الاقتصادية:** إن ظاهرة التعثر التي تعاني منها غالبية الدول العربية في أداءها الاقتصادي وبدرجات متفاوتة لا ترجع أساساً وبحسب دراسات إلى طبيعة النظام السياسي، بل إلى مشكلات بنيوية تتعلق بضعف قدرتها وفعاليتها في تخصيص الموارد

وإدارة الاقتصاد وتحقيق العدالة في توزيع أعباء التنمية وعوائدها ومحاربة الفساد سواء في ظل سياسات الاقتصاد الموجه أو اقتصاد السوق.⁶⁰ وتثير أبحاث "ليست" العلاقة بين المظاهر السوسيو-اقتصادية للتطور والديمقراطية، حيث سيحدد في الحقيقة على أن كل المظاهر المتنوعة للتطور الاقتصادي-التصنيع، التمدن، الثروة، والتعليم-متداخلة فيما بينها لتشكل عاملاً حاسماً يتمثل في الارتباط السياسي بالديمقراطية. وتشكل هذه المظاهر حسب "ليست" شروطاً مطلوبة لكنها ليست بالضرورة أسباباً للديمقراطية.⁶¹

خاتمة

ولعل ما يمكن الإشارة إليه أن ظروف التغيير السياسي تحاكيه مصفوفة سيفسائية البناء والهدف، فهناك جماعة تعمل بجهد وتنادي بهاته العملية وتسعى لإنجاحها بمختلف السبل وتوفير ما يلزم من آليات، وهناك جماعة تسعى إلى إضعاف ومحاربة عملية التغيير السياسي بما تملكه من إمكانيات حتى لو استدعى الأمر طلب المساعدة من قوى أجنبية معادية لتلك النظم والشعوب وهناك طرف ثالث يلزم الصمت ويحاول المشاهدة بدقة وتعمل هاته الفئة في الحفاظ على مصالحها وفق منطق أنا مع الأقوى والعبرة بالنتائج.

وفيما يتعلق بحقيقة التغيير السياسي الذي ناشدته الشعوب العربية الثائرة على استبداد حكامها وظلمهم الجائر وتدنى المعيشة وانعدام التواصل بين الحاكم والمحكوم وغيرها من المسببات والمطبات التي طال بقاءها، هذه الطفرة النوعية والصرخة المدوية التي وصلت عنان سماء كل الشعوب التي تعيش حقيقة ما يجب أن يكون وتلك التي تنادي وتبحث عما يجب أن يكون. وما نستقيه من ثورات التغيير العربي إنما هي صورة جديدة للأنظمة السابقة ولكن بحلة وقائية جديدة وليست علاجية لحقيقة الواقع التي لا تتعاطى مع تطلعات المجتمعات العربية في ظل الألفية الثالثة الراهنة أين أصبح فيها كل شيء واضح ومرئي للعالم بأسره وليس هناك سوداوية في حركة عمل الأنظمة الحاكمة وهذا ما أنتجته وأسهمت في تنويره أبجديات التكنومعلوماتية لدى الشعوب المضطهدة وهذا ما لا يتماشى مع وتعد صورة النظام السياسي التونسي اقرب إلى النجاح في ظل ما تشهده من توتر في العملية السياسية بين مختلف التكوينات ولربما سيعود هذا التوتر بالشكل الايجابي على تشكيل نظام سياسي ديمقراطي يعمل بمنطق قيم الديمقراطية .

في حين ما تشهده مصر هي حقيقة لا تشوبها شائبة في إقرار عودة النظام الاستبدادي وهذا ما تفسره عدة محطات شهدها النظام السياسي بدأ بانقلاب يونيو 2013 على الشرعية التي أحققها المجتمع المصري وما يزيد فوق هذا التعديلات الدستورية التي تصح صراحة أن مصر الآن تعيش تحت غطاء نظام حكم عسكري.

الهوامش:

- ¹ خميس دهام حميد، التحديث والإصلاح السياسي في الوطن العربي، مجلة مداد الادب، العدد الرابع، ص 518.
- ² محمد كولفرن، التغيير الاجتماعي والسياسي دراسة تأصيلية نقدية للمفاهيم، مجلة العربية للعلوم السياسية، ص 139.
- ³ علي آل موسى، معوقات التغيير الاجتماعي، مجلة البصائر، المركز الإسلامي للدراسات الإستراتيجية، عدد 46، صيف 2010، ص ص 19، 20.
- ⁴ ريم محمد موسى، الثورات العربية ومستقبل التغيير السياسي، ورقة مقدمة في المؤتمر فلاديفيا السابع عشر بعنوان ثقافة التغيير، المنعقد بكلية الآداب، جامعة فلاديفيا، 2012، ص 03.
- ⁵ عائشة احمد حسن، التغيير السياسي المعاصر "من خلال فقه الأولويات"، المجلة الجامعة، جامعة الزاوية، المجلد الثالث، العدد 18، أغسطس 2016، ص 06.
- ⁶ منعم صاحي العمار، التفكير الاستراتيجي في إدارة التغيير، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، العدد 21-22، سنة 2011، ص 03.
- ⁷ إسماعيل عبد الفتاح، معجم المصطلحات السياسية والإستراتيجية، ط1، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص 92.
- ⁸ عبد الإله سطى، سؤال التغيير في المغرب، تاريخ الإنشاء: 09.03.2008، تاريخ المشاهدة: 20.04.2020، 14.00، على الموقع الإلكتروني: www.ahewar.org/debat/show/art.asp?aid=127458
- ⁹ عبد الإله بلقزيز، أسئلة الفكر العربي المعاصر، مطبعة النجاح الأيوبية، المغرب، 1998، ص 13.
- ¹⁰ وائل محمد إسماعيل، التغيير في النظام الدولي، ط1، دار السنهوري، بيروت، 2016، ص 23.
- ¹¹ محمد علي رجب، مستقبل التغيير السياسي في الشرق الأوسط الجديد، ط1، دار التعليم الجامعي القاهرة، 2015، ص 295.
- ¹² محمد ميسر فتحي، التخطيط الاستراتيجي وإدارة التغيير السياسي نحو نهج جديد في بناء وإدارة الدولة المعاصرة، مجلة قضايا سياسية، العدد 54، جامعة النهرين، 2018، ص 104.
- ¹³ عمار باسم صالح، إشكالية النظام السياسي وعلاقاته بالدين في الفكر الإسلامي، مجلة كلية العلوم الإسلامية، جامعة بغداد، العدد 39، أيلول 2014، ص 307.
- ¹⁴ دلال ملحق استيتية، التغيير الاجتماعي والثقافي، ط4، دار وائل للنشر، 2014، ص 56.
- ¹⁵ عبد الغفار رشاد القصبي، الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات، ط1، مكتبة الأدب، القاهرة، 2004، ص 115.
- ¹⁶ نيفين مسعد، علي الدين هلال، النظم السياسية العربية، قضايا الاستمرار والتغيير، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 11.
- ¹⁷ محمود صالح الكروي، النظام السياسي بين جدلية الثقافة الديمقراطية وبناء الشخصية، مجلة دراسات دولية، العدد 39، جامعة بغداد، سنة 2008، ص 119.
- ¹⁸ فرانسيس فوكوياما، النظام السياسي والانحطاط السياسي من الثورة الفرنسية إلى عولمة الديمقراطية، ترجمة: مجاب الإمام ومعين الإمام، ط1، منتدى العلاقات العربية والدولية، الدوحة، 2016، ص 55.

- كولفرني محمد، مرجع سبق ذكره، ص 143.¹⁹
- المرجع نفسه، ص 56.²⁰
- ²¹ عبد الغفار رشاد القصبي، التطور السياسي، الكتاب الأول، ط2، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 2006، ص 279.
- ²² عبد الغفار رشاد القصبي، الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات، مرجع سبق ذكره، ص 115.
- ²³ هشام محمود الاقداحي، التنمية الاجتماعية والسياسية في الدول النامية، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 2015، ص 300.
- ²⁴ عبد الغفار رشاد القصبي، الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر العولمة، ط1، مكتبة الآداب، القاهرة، 2004، ص 84.
- ²⁵ نعيم الظاهر، جغرافية الوطن العربي، ط1، دار اليازوري العلمية، عمان، 2007، ص 17.
- ²⁶ فتحي محمد أبو عيانة، الجغرافية الإقليمية، القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2000، ص 38.
- ²⁷ نعيم الظاهر، مرجع سبق ذكره، ص 17.
- ²⁸ قاسم الدويكات، جغرافية الوطن العربي الطبيعية والبشرية والسياسية، ط2، غزة المكتبة المركزية، عمان، 2001، ص 34.
- ²⁹ ثناء فؤاد عبد الله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص 162.
- المرجع نفسه، ص 183.³⁰
- ³¹ وصال نجيب العزاوي، الثورات العربية واستحقاقات التغيير، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد 139، يونيو 2011، ص 40.
- ³² احمد عدنان كاظم، واقع التغيير السياسي في دول العالم الثالث رؤية تقويمية، مجلة كلية الشريعة، المجلد الثاني، عدد 04، 2011، ص 622.
- ³³ بن عطية حاج ميلود، خرافة نظرية الربيع العربي: قراءة جيو إستراتيجية متأنية لإحداثه، مجلة المستقبل العربي، العدد 489، نوفمبر 2019، مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت، ص 126.
- ³⁴ زين العابدين معو، الثورات العربية بين حتمية التغيير السياسي وتحديات الواقع، المجلة الجزائرية للامن والتنمية، جامعة بانتة-الجزائر، العدد 06، جانفي 2014، ص 117، 118.
- ³⁵ الطائي صالح عباس ناصر، التغيير في البلدان العربية والاستقرار الإقليمي، مجلة الكوفة المجلد 6، العدد 17، عدد خاص، كانون الأول 2013، جامعة الكوفة-بغداد، ص 11.
- بن عطية حاج ميلود، مرجع سبق ذكره، ص 127.³⁶
- ³⁷ خليفة كعسيس، الربيع العربي بين الثورة والفوضى، مجلة المستقبل العربي، المجلد 36، العدد 421، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 221.
- ³⁸ رنا علي خلف، السياسة الأمريكية تجاه الحراك السياسي في البلدان العربية: مصر أنموذجا، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 51، يونيو 2016، مرجع سبق ذكره، ص 255.
- ³⁹ بلال الشوبكي، الأنظمة الهجينة في المشرق العربي ودورها في تحويل الخلافات السياسية الى صراع هويات، مجلة سياسات عربية، العدد 25، تونس: مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2017، ص 08.
- ⁴⁰ بلال الشوبكي، الأنظمة الهجينة في المشرق العربي ودورها في تحويل الخلافات السياسية إلى صراع هويات، مجلة سياسات عربية، العدد 25، مارس 2017، ص 08.
- ⁴¹ محمد عبد الوهاب العلال، التفسير الاتصالي للحراك الاجتماعي العربي، في: الاعلام العربي ورهانات التغيير في ظل التحولات، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2017، ص 217، 218.
- ثناء فؤاد عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 296.⁴²

- محمد طه بدوي، وآخرون، النظم السياسية والسياسات والعلاقات الخارجية الدولية، القاهرة: دارالتعليم الجامعي، 2013، ص 43.129
- ثناء فؤاد عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 184، 183، 44
- ⁴⁵ محمد سعدي، امكانيات اصلاح مؤسسة الجيش ورهائاته في العالم العربي: دراسة أولية مقارنة، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 24، يناير 2017، ص 64. ذكره،
- ⁴⁶ دنيا هاتف مكي، مستقبل دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في مصر، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 57، يونيو 2019، ص 321.
- ⁴⁷ عبد الحى قاسم، السمات المشتركة للنظم العربية وتعاطيها مع المتغير الثوري في التغيير في الوطن العربي: أي حصيلة، ط1، مركز الوحدة الدول العربية، بيروت، 2013، ص 41.
- نفس المرجع، ص 41.48
- ⁴⁹ مي العبد الله، مستلزمات البنية الاجتماعية والاقتصادية لإقامة مجتمع المعرفة في الوطن العربي، مجلة كتابات معاصرة، عدد 65، أيلول 2007، ص 07.
- ⁵⁰ بشرى حسين حمداني، الإعلام وثقافة التغيير في ظل الثورات العربية، ط1، دار العالم العربي، القاهرة، 2015، ص 197.
- ⁵¹ جعفر عباس كمال الدين، الاتصال السياسي، ط1 المكتب الإسلامي، دمشق، 2004، ص 41.
- نفس المرجع، ص 196.52
- ⁵³ إسلام المراعي، 3 تجارب عربية ترسم دور النقابات في التغيير القادم، 2016/02/21، تاريخ المشاهدة: 2020/11/29، على الموقع: www.ida2at.com، 12:35
- ⁵⁴ المرجع نفسه،
- ⁵⁵ عبد الفتاح ماضي، العنف والتحول الديمقراطي في مصر بعد الثورة، ط1، دار البشير، القاهرة، 2015، ص 47.
- بشرى حسين حمداني، مرجع سبق ذكره، ص 214.56
- ⁵⁷ بسام حازم الشيخ، العملية الانتخابية في الدول العربية، مجلة دراسات إقليمية، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد 08، العدد 25، ص 285.
- ⁵⁸ عبد الله الزين الحيدري، المجال العمومي وإنتاج الديمقراطية، في: الإعلام العربي ورهانات التغيير في ظل التحولات، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2017، ص 80.
- بشرى حسين حمداني، مرجع سبق ذكره، ص 213.59
- ⁶⁰ حسين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص 230.
- ⁶¹ توفيق حكيمي، شروط التغيير السياسي في المقاربات النظرية الكبرى فحص نظرية التحديث والنظريات البديلة، مجلة المداد، جامعة الجلفة-الجزائر، المجلد 02، العدد 04، ديسمبر 2014، ص 203.